

السباق الخليجي على شراء النفوذ يوجه ضربة قاضية لصورة الولايات المتحدة

شركات صناعة الأسلحة وجماعات الضغط الفائزان الوحيدان في حرب العلاقات العامة



الارتباك يسيطر على موقف واشنطن تجاه قطر

العام آنذاك جيف سيشنز، يَحْتَوِّن فيها وزارة العدل للمطالبة بتسجيل قناة الجزيرة تحت قانون فارا. كما أرسل ستة أعضاء في مجلس الشيوخ وممثلان خطاباً آخر من نفس النوع إلى وزارة العدل في يونيو 2019 يتساءلون فيه "لماذا لم يُطلب من الجزيرة وموظفيها التسجيل؟". ومع ذلك لم تسجل الجزيرة كوكيل أجنبي. وضاعت قطر من إعراؤها المالية بعروض خاصة لصناعة الدفاع في الولايات المتحدة، حيث اشترت 24 طائرة هليكوبتر من طراز أباتشي مقابل 3 مليارات دولار، وبعد بضعة أشهر، وافقت على دفع وإدارة توسيع قاعدة العديد الجوية بقيمة 1.8 مليار دولار لضمان استمرار الوجود العسكري الأمريكي في المستقبل المنظور.

منذ اللحظة التي تأسست فيها كانت شبكة الجزيرة أداة للقوة الناعمة القطرية، حيث استخدمها المسؤولون القطريون للهجوم على التحالف العربي وتشويه أدائه

ومن خلال القيام بذلك، كانت قطر تعمل بشكل واضح على تكوين اثنين من أقوى مجموعات الضغط في واشنطن: وهما الجيش وصناعة الأسلحة. ويقول خبراء في مجال العلاقات العامة إن التنافس بين دول الخليج المعنية لشراء جماعات الضغط كان أمراً متوقفاً في سياق حسابات شراء المواقف، لكن الخاسر الحقيقي في هذا الصراع من أجل النفوذ هو الولايات المتحدة.

وكشفت جهود كلا الجانبين لتعميق علاقاتهما مع المجمع العسكري الصناعي، وزيادة نفوذهما في الكونغرس أن المصالح الحقيقية للولايات المتحدة احتفظت بالمركز الثاني مقارنة بمصالح الزعماء الشرق أوسطيين. كما ساعدت أعمالهما على ضمان الحفاظ على مستويات تاريخية لمبيعات الأسلحة إلى المنطقة، والتي نتجت عنها إطالة الحروب في اليمن وسوريا.

وكتب مورغان بالومبو وجيسكا درابر في تقرير لهما لوكالة أجانس غلوبال أنه لم تكن لأي من هذا أي علاقة بمصالح للأمرين، إلا إذا كان القصد صناعة الأسلحة وجماعات الضغط الذين كانوا الفائزين الوحيدين في حرب العلاقات العامة التي تنتهي في واشنطن.

الكونغرس لقطع الدعم عن الحرب التي تقودها السعودية في اليمن ضد ميليشيات الحوثي. وفي 28 فبراير 2018، قدم السناتور بيرني ساندرز قراراً مشتركاً لسحب دعم الولايات المتحدة لتلك الحرب. ووفقاً لوثائق فارا، اتصلت شركة "براونستين حياة فاربر شريك" التي تمثل وزارة الخارجية السعودية، بالعديد من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وخاصة الديمقراطيين، لإقناعهم بالتصويت ضد الإجراء.

وفي مارس، أرسلت الشركة العشرات من رسائل البريد الإلكتروني إلى أعضاء الكونغرس داعية إياهم إلى حضور حفل عشاء مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وبناء على دعوة من شركة "سي جي سي. إن"، وهي شركة أخرى مسجلة بموجب قانون فارا تمثل الكونغرس داعية إياهم إلى حضور حفل عشاء مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وجاء هذا العشاء بعد يومين فقط من تصويت مجلس الشيوخ على مشروع قانون ساندرز.

كما تواصلت جماعات الضغط الإماراتية مع الكونغرس للحفاظ على الدعم لدورها في تلك الحرب. على سبيل المثال وزعت شركة "هاجر العوض وشركاؤها"، مقالة افتتاحية كتبها أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية يبرر فيها الحرب، ورسالة كتبها السفير الإماراتي في الولايات المتحدة يوسف العتيبة إلى 50 جهة اتصال في الكونغرس للدفاع عن جهود التحالف السعودي في اليمن لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين وجدل بان "للولايات المتحدة مصلحة واضحة في نجاح التحالف في اليمن".

وعندما بدأ هذا الصراع، كانت قطر لا تزال عضواً في التحالف، لكن قرار المقاطعة دفعها إلى سحب قواتها من اليمن. ثم استخدم المسؤولون القطريون شبكة الجزيرة الإخبارية للهجوم على التحالف العربي وتشويه أدائه.

القوة الناعمة القطرية

منذ اللحظة التي تأسست فيها عام 1996، كانت الجزيرة أداة للقوة الناعمة القطرية، لذلك لم يكن من المستغرب أن تضغط السعودية والإمارات على أعضاء الكونغرس منذ فترة طويلة لإجبار الشبكة على التسجيل بموجب قانون فارا كوكيل أجنبي. ولم تذهب هذه الضغوط سدى. وفي أوائل مارس 2018، وقع 19 عضواً في الكونغرس وأرسلوا رسالة إلى النائب

القرار الرئيسي الذين يحضرون اجتماع الجمعية العامة، بما في ذلك ترامب" لكسب الدعم الدولي، لكن شركات الضغط هذه لم تكن تدافع فقط بل هاجمت دورها اللوبي السعودي.

وعلى سبيل المثال، بعث باري بينيت من شركة "أفنيو ستراتيجيز"، وهي شركة علاقات عامة استأجرتها قطر، رسالة إلى مساعداً المدعي العام للأمن القومي يتهم فيها السعودية ولجنة شؤون العلاقات العامة السعودية الأميركية بانتهاك قانون فارا من خلال دعمها لحملة إعلامية تهدف إلى ربط قادة قطر بالتحرف والإنشطة الإرهابية. وكتيجة لهذه الضغوط شعرت لجنة شؤون العلاقات العامة السعودية الأميركية بأنها ملزمة بالتسجيل بموجب قانون فارا.

وأخيراً، في اجتماع الأمم المتحدة، جلس ترامب مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وقال له "أشعر بأن الأزمة الدبلوماسية القطرية سيتم حلها بسرعة". بعد ذلك، قام القطريون بالدفاع ضد مشروع قانون إتش. آر. 2712 (دعم المنظمات المصنفة إرهابية أميركا مثل حماس والجهاد) حيث أطلقت شركات الضغط التي استأجرتها، مثل "أفنيو ستراتيجيز" و"هوش بلاكويل"، حملة لمنع تمرير هذا التشريع. حتى أن إيوت برويدي اتهم في دعوى قضائية الحكومة القطرية والعيدي من أعضاء جماعات الضغط فيها باختراق حساب بريده الإلكتروني وأنهم وزعوا رسائل إلكترونية خاصة به على أعضاء الكونغرس في محاولة لتشويه سمعة عمله مع السعوديين.

وفي نوفمبر 2017، هاجم باري بينيت من شركة "أفنيو ستراتيجيز" باستخدام سلاح قوي في سياسة واشنطن: وهي إسرائيل. حيث قام بتوزيع رسالة على أعضاء الكونغرس كتبها مسؤول سابق رفيع المستوى في جهاز الأمن القومي الإسرائيلي زعمت أن قطر لم تقدم دعماً عسكرياً لحماس، كما ادعى مشروع القانون.

وبعد ثلاثة أشهر، هدت شركة "هوش بلاكويل" الكونغرس وإدارة ترامب بإلغاء عقد بوبينغ بقيمة 6.2 مليار دولار لبيع مقاتلات "إف 15" للجيش القطري إذا تم تمرير مشروع القانون ومن ثم فرض العقوبات على هذه الدولة. وواجه السعوديون وحلفاؤهم مشكلة أخرى، وهي تحركات

بارزة من وكالة "فوكس نيوز"، كانت تحظى باهتمام ترامب مثل حاكم أركنساس السابق، مايك هاكابي. وقد حصل هاكابي على 50 ألف دولار للسفر إلى قطر بعد ذلك بفترة قصيرة.

إعلانات مدفوعة الثمن

في سبتمبر 2017، استأجر القطريون أيضاً شركة "بلو فرونت ستراتيجيز" لإطلاق عمليات وسائط متعددة، والتي كان من المقرر أن تشمل الإعلانات التجارية على جميع شبكات الأخبار الرئيسية، بالإضافة إلى الإعلانات الرقمية والمطبوعة في مجموعة من المنشورات البارزة، وكذلك إطلاق حملة لوقف المقاطعة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وهدفتم شركة "بلو فرونت" إلى التأثير على الرأي العام قبل الجلسة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك الشهر. ثم استخدمت قطر وكلاهما الحملة "لاستهداف صانعي

قطر تعمل بشكل واضح على تكوين اثنين من أقوى مجموعات الضغط في واشنطن: وهما الجيش وصناعة الأسلحة



دوائر أميركية مختلفة باتت مقتنعة بأن أداء إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه أزمة قطر مع جيرانها، والتي بلغت الآن ثلاث سنوات، كان أداء متذبذباً وأنه قرأ حساباً لدوائر النفوذ المالي والإعلامي على حساب صورة الولايات المتحدة التي كان يفترض أن تتعامل مع القضية بمبدئية وفق مقاربة الحرب على الإرهاب، إذ لا يعقل أن تقاوم واشنطن القاعدة وداعش في مناطق مختلفة ثم تسكت عن إحدى الدول الداعمة للإرهاب.

لندن - في شهر يونيو، ومنذ ثلاث سنوات، حدث خلاف حاد تطور إلى قطيعة بين السعودية والإمارات ومصر والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى بسبب شبكات دعم وتمويل وتسليح لفائدة جماعات إسلامية متشددة كانت الدوحة تديرها سرا وعلانية، وامتد صدق هذا الخلاف إلى الساحة الأميركية.

ويقول أميركيون إن المعركة الخليجية على الأرض الأميركية أسفرت عن فوز جماعات الضغط وصناعة الدفاع، فيما خسرت الولايات المتحدة صورتها كقوة توازن في القضايا الإقليمية، والدفاع عن القيم الأميركية خاصة في ما يتعلق بالحرب على الإرهاب، حيث سيطر الارتباك على موقف واشنطن تجاه قطر من بداية قوية وضعت الدوحة أمام خيار مراجعة سريعة لارتباطاتها مع الجماعات المتشددة في دول كثيرة بالشرق الأوسط إلى تراجع غير مفهوم تحت ضغط شركات الضغط.

وخلال السنوات الثلاث الماضية بدأ البيت الأبيض مجرد مراقب لما يجري من صفقات. ففي صباح الخامس من يونيو 2017، أعلنت السعودية والإمارات ومصر والبحرين أنها قطعت العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وأوقفت السفر وكل التعاملات معها بسبب دعمها لجماعات مصفحة إرهابية.

وكتب مورغان بالومبو وجيسكا درابر في تقرير لهما لوكالة أجانس غلوبال، أن هذه الخطوة دفعت القطريين إلى ادخال السلع الأساسية التي كانوا يشترون من فنادها بسرعة، لكن السلطات لم تفهم الرسالة جيداً، وكانت تتوقع أن الأمر مرهون بالوقت وأن المياه ستعود إلى مجاريها.

كما اختارت السلطات الهولندية إلى البيت الأبيض بدل البحث عن بدائل لطماننة محيطها. لكن سقطت كل هذه الحسابات بعد ثلاث سنوات في وقت بدأ أن دول المقاطعة باتت تتعامل مع الملف كمشروع من الماضي تم إغلاقه ولا داعي لفتحه.

ويطلب فهم هذا الصراع المستمر منذ ثلاث سنوات، إعادة التركيز على الولايات المتحدة، والتأثير الكبير للعمليات التي كان يديرها الخليجيون هناك، وكيف ارتبط القرار الأميركي بالإعراعات دون وجود استراتيجية واضحة لدى إدارة الرئيس دونالد ترامب، فهو ضد قطر الراعية للإرهاب، لكنه "يتفهم" وضعا.

ويقدم هذا الوضع إلى تحليل وثائق قانون تسجيل الوكلاء الأجانب، "فارا"، المودعة من قبل الشركات التي تمثل الدول الثالث منذ بدء الخلاف، لمعرفة تفاصيل المعركة حول النفوذ.

ويشار إلى أنه تم تهديد المسرح المقاطعة قطر قبل سبعة أشهر من بدايتها عندما تم انتخاب ترامب رئيساً، ومثلما صدم فوز الجمهور الأميركي، فقد أدهش فوز ذلك الحكومات الأجنبية. وكتيجة لذلك، سعت هذه الحكومات، مثل الحكومة السعودية، لعقد صلات مع أي شخص له علاقات مع الإدارة الجديدة والكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون.

قانون تمثيل المصالح

في عام 2016، بدأت السعودية بالإنفاق بشكل أوضح على شركات الضغط المسجلة التابعة لقانون فارا. وبحلول نهاية عام 2017، بلغ الإنفاق السعودي 27.3 مليون دولار.

وفي الأشهر التي أعقبت فوز ترامب في نوفمبر، أضاف السعوديون، على سبيل المثال، العديد من الشركات المرتبطة به أو المرتبطة بالجمهوريين إلى قائمة كبيرة من الشركات المسجلة بالفعل بموجب قانون فارا لتمثيل مصالحها. وعلى سبيل المثال، استحوذ السعوديون على مجموعة شركات "سي.